الفصل التاسع
الثـــورة الفرنـسيـــة

تعد الثورة الفرنسية بحق من أهم الحوادث التاريخية فى العصور الحديثة وذلك بسبب التحولات الهائلة التى أحدثتها فى فرنسا وفى بقية دول أوربا والعالم أيضا.

فقد اجتاحت جيوشها أوربا لتنشر أفكارها ومبادئها مما كان له أبلغ الأثر على أنظمة هذه الدول ومن ثم أصبح للثورة آثارها العميقة غير المباشرة فى العالم ومعنى ذلك أن هذه الثورة تنفرد عن غيرها من الثورات بأنها لم تكن ثورة سياسية ترتب عليها تغييرات فى النظام السياسى الفرنسى فحسب بل كانت ثورة سياسية اجتماعية اقتصادية فأما كونها ثورة سياسية فلأنها حولت نظام الحكم فى فرنسا من نظام استبدادى يستند على الحق الآلهى المطلق للملوك فى الحكم إلى نظام يدعو إلى المساواة والحرية والأخاء وأما كونها ثورة اجتماعية فلأنها نجحت فى إلغاء الامتيازات المتبقية من النظام الاقطاعى والتى كان يتمتع بها النبلاء ورجال الدين ، والذين كانوا يستولون عن طريقها على إيرادات البلاد وخيراتها ، ويتهربون من دفع الضرائب وإلى جانب ذلك فأنها أذابت الفوارق الطبقية بين الشعب الفرنسى ووضعت الأسس للمساواة بين الجميع ، واما كونها ثورة إقتصادية فلأنها غيرت نظام الضرائب والرسوم الجمركية، وألغت نظام الاحتكار ومحت القيود التى كانت تكبل الصناعة وانتزعت املاك الكنيسة الضخمة وحولتها الى ملكية الشعب .

ولعل هذه الصفات الجامعة التى انفردت بها هذه الثورة هى التى جعلتها تنفرد بالاهمية القصوى فى تاريخ أوربا الحديث، خاصة وتاريخ العالم عامة لأنها كانت الأساس لما حدث من ثورات وحروب فى أوربا والعالم بعد ذلك، كما كانت الأساس للعديد من الأنظمة الاجتماعية والسياسية التى نعرفها اليوم ومنها ظهور الحركات الاشتراكية.

وعلى الرغم مما صاحب هذه الثورة من سفك للدماء فقد كان أهم أحداثها اعلان حقوق الانسان، كما كانت الأساس لما انتشر فى العالم بعد ذلك من اصلاحات، وهذا أضفى على ذلك الثورة مسحة من التناقضات بين أسبابها وأهدافها وفيما يلى نعرض لذلك.

أولا: أحوال فرنسا قبيل الثورة:

استطاع ملوك فرنسا من أسرة البربون أن يركزوا السلطة فى أيديهم، وكان من أشهر هؤلاء لويس الرابع عشر الذى كان يرى أن سلطته مستمدة من الله، وبالتالى كان يرفض أى مشاركة أو رقابة على تصرفاته، ولم يعترف بالحريات سواء كانت شخصية أو دينية أو سياسية بل رفع شعار " أنا الدولة".

وقد خلف هذا الملك فى الحكم لويس الخامس عشر الذى انصرف إلى ملذاته وضاعت فى عهده معظم مستعمرات فرنسا فى أمريكا والهند ومن هنا يرجع بعض المؤرخين السبب الرئيسى فى قيام الثورة إلى رغبة الشعب الفرنسى فى التخلص من استبداد الملكية.

وكان يعاون الملك فى ادارة شئون البلاد مجموعة على قدر كبير من التخلف انتشر بينها المحسوبية والرشوة والاسراف مما جعلها غير قادرةعلى النهوض بمسئولياتها وأدى إلى افساد أحوال البلاد فى شتى مناحى الحياة، ولتوضيح ذلك نذكر مايلى:-

١- نظام الطبقات:

كان يشوب التركيبة الاجتماعية للمجتمع الفرنسى تفاوت واضح، فقد انقسم الفرنسيون إلى ثلاث طبقات تتفاوت فيما بينها فكانت طبقة النبلاء تقف على قمة المجتمع الفرنسى، وتحتكر المناصب العليا، وتشارك القصر فى امتصاص خيرات الشعب، والتمتع بثمرات كده وكانوا يتمتعون بامتيازات عهد الاقطاع مثل حقهم فى الصيد بمزارع الأهالى، والحصول على نصاب معين من غلالهم وأغنامهم وطيورهم كل عام، وطحن غلال الأهالى فى طواحينهم وعصر نبيذهم فى معاصرهم هذا إلى جانب حقهم فى القضاء بين المزارعين.

وإلى جانب ذلك كان النبلاء يتركون مزارعهم الواسعة ويتجهون إلى فرساى لينعموا بحياة القصور وما فيها من مباهج وملذات، ويتركون ضياعهم تحت ادارة قساة من اتباعهم يرهقون الفلاحين بالعمل فيها ويبتزون ما تنتج الأرض من غلات وثمار.

وكان النبلاء معفيين من الضرائب المقررة على العامة وكان لهم حق جباية الضرائب لأنفسهم.ومع كل ذلك فينبغى أن نذكر أن قلة من النبلاء قامت بدور مهم فى الجمعية الوطنية هادفين إلى الاصلاح.

وكانت هناك طبقة رجال الدين التى انقسم أفرادها إلى قسمين قسم يشمل صغار القساوسة وكانوا لا يملكون شيئا ويعيشون فى ضنك شديد وتقع عليهم تبعات عديدة مع أن مرتباتهم كانت ضئيلة، والقسم الأخر يشمل كبار القساوسة الذين كانوا يتمتعون بكافة امتيازات الكنيسة، وخاصة وأن الكنيسة فى فرنسا كانت تضع يدها على مقدار كبير من دخل البلاد، فكان خمس أراضى فرنسا موقوفا عليها، وهذه الأراضى كانت معفاة من الضرائب يضاف إلى ذلك الهبات والاعانات ودخول الزكاة المفروضة على العامة دون غيرهم. وعلى الرغم من أنه كان يجب أن تنفق هذه الأموال على الفقراء والمحتاجين، فقد انفقها كبار رجال الكنيسة فى ملذات الدنيا ومباهجها، وبدأوا يتشبهون بالقياصرة والأباطرة مما زاد الأمور سوءا على سوء. وأبعد الكنيسة ورجالاتها عن طبيعة عملهم، وأفقدهم احترام الناس. ونتيجة لذلك انضم صغار رجال الدين إلى طبقة العامة مما شد من عضدها ومكنها من المقاومة.

أما الطبقة الثالثة فهى طبقة العامة أى الفلاحين التى تمرغت فى حمأة الجهل والفقر لدرجة أن وصلت الأمور بها إلى حد الجوع، يضاف إلى ذلك أن أولادهم كانوا يذهبون غالبا وقودا للحرب، وعلى الرغم من ذلك فقد أثقلت كواهلهم بالضرائب الفادحة والأعباء غير المحتملة، وكانوا محرومين من أبسط الحقوق الانسانية، ولم تكن المواد الغذائية ميسورة لهم كما كانوا يرزحون تحت أعباء السخرة فكانوا ملزمين بالعمل فى جزء من أرض سيدهم دون أجر وطحن غلالهم فى طاحون سيدهم. وعصر عنبهم فى معصرته. ومن داخل هذه الطبقة ظهر أفراد " عملوا بالتجارة والصناعة التى كان النبلاء يترفعون عن ممارستها مما جعلهم يلعبون أدوارا هامة فى أمور فرنسا الاقتصادية،وخاصة بعد اكتشاف امريكا، واتساع آفاق التجارة داخل أوربا وخارجها، يضاف إلى ذلك أنهم وجهوا أبناءهم وأحفادهم إلى التعليم فتخرج منهم المتخصصون فى شتى المهن واستطاعوا مزاحمة أبناء النبلاء فيها. وقد لعب هؤلاء دورا خاصا فى التمهيد لقيام الثورة، والقضاء على معالم الظلم والاستبداد، كما استخدمت هذه الطبقة فى اسقاط حصن الباستيل.

٢- نظام الضرائب:

لم تتبع المساواة بين المواطنين فى فرض نظام الضرائب فضرائب العقار على سبيل المثال كانت تفرض على العامة وحدهم وكان تقديرها يتم حسب احتياجات الحكومة، وزكاة

الكنيسة كان يدفعها العامة وبخاصة المزارعين، وضرائب الدخل كانت تفرض على التجار والزراع.

وكان النبلاء ورجال الدين معفيين من الضرائب التى تفرض على العامة، كما كان خمس أراضى فرنسا تقريبا وقفا على الكنيسة مما أثقل كاهل الميزانية وأدى إلى انحطاط البلاد وبؤس الحياة وقد أوضح ذلك أحد الكتاب بقوله " كانت الحكومة تتقاضى على كل مائة فرنك من الدخل ما يقدر بخمسين إلى سبع وخمسين فرنكا نظير ضرائبها المباشرة، والكنيسة تأخذ أربعة عشر فرنكا والنبلاء أربعة عشر فرنك، ويتبقى للمنتج الباقى مخصوما منه ضرائب المكوس الداخلية، فكان ملزما بدفع ضريبة كلما مر بطريق أم استخدم نهرا. "

وقد بلغ جباة الضرائب فى فرنسا مبلغا عظيما من القوة والنفوذ فى عهد لويس الخامس عشر لدرجة أنهم كونوا شركة منهم والتزموا أمام الحكومة بتحديد ما يدفعونه من مال.

روسو

٣- العوامل الفكرية:

شهدت فرنسا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، كما شهدت أوربا تيار جارف من الأفكار والمبادئ الجديدة يمكن وصفها بعصر الاستنارة Age of Enlightment فقد بدأ الفكر الحر يهز مشاعر الشعوب، كما وضع على بساط البحث والنقاش أسس الحق العام، وقواعد المجتمع الأوربى وفلسفته، وظهرت نظريات فى الدفاع عن الحرية، وحق الشعوب مما أدى إلى اهتزاز مراكز الحكم المطلق فظهر فى المانيا "جوته" و "شيللر"، وفى انجلترا "جون لوك" و " هيوم".

أما فى فرنسا فقد ظهر "جان جاك روسو" و "منتسكيو" و " فولتير" فقد تحدى روسو فى كتابه العقد الاجتماعى Contral Social الذى اخرجه فى عام ١٧٦٢ والذى يعده البعض انجيل الحرية تحدى تقاليد الكنيسة، وانتقد فى سخرية سلطة البابا، ورأى أن المصالح المتبادلة بين الناس هى أساس جميع السلطات، وأن الدولة لاتوجد الا بموجب عقد اجتماعى بينها وبين المواطنين، وإن القانون لايعد قانونا إلا بمدى احترام الناس له، وأنه يجب على الكنيسة الا تنتظر أى سند من الحكومة أو أى مال من الدولة، بل أن من حق الدولة الانفصال عن الكنيسة، والاستئثار بجزء من أموالها. كما أوضح روسو أن الانسان ولد حرا ثم كبلته الاغلال من كل مكان، وان علاج ذلك يكمن فى التماس الفضائل والارادة الخيرة. وبسبب هذا الأراء والمبادئ، اضطهد روسو كثيرا، ومع ذلك فقد وهب حياته من أجل الانسانية وفى سبيلها.

وبالنسبة لمونتسكيو فقد كان شديد الانتقاد للكنيسة والسخرية من سلطة البابا، وهاجد سياسة التعصب الدينى ونادى بسياسة التسامح، كما نادى فى كتابه روح القوانين Esprit des Lois والذى يعد أثرا مهما فى جميع ما ظهر من عالم الفكر من النظريات السياسية – بفصل السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية ضمانا للحركة، وصونا للعدالة، وعالج الأسباب والمسببات فى التاريخ، وركز اهتمامه بالبحث فى أثر الأسباب الفيزيائية فى تفسيره مثل "المناخ، وأحوال البيئة الجغرافية الأخرى، وهاجم الاستبداد، وأعرب عن ايمانه بحرية الانسان فى الفكر، والتعبير عن الرأى دون أى اضطهاد، وكان مونتسكيو فى ذلك متأثرا إلى حد بعيد بنظام انجلترا الدستورى.

أما فولتير ذلك القنديل الذى أضاء الفكر الأوربى بعطر التسامح والذى يعد من أنشط كتاب زمانه واخلدهم ذكرا فقد كانت رحلته إلى عالم الحرية تتخللها المسالك الخطرة والدروب

الشائكة، فكم من مرة القى به فى غياهب سجن الباستيل الرهيب بتهم تتحصر فى العيب والتطاول على الأسرة المالكة، مما اضطره للرحيل إلى المنفى فى بريطانيا ثم إلى المانيا، فقد اطربه مناخ الحرية فى بريطانيا خاصة وأن الانجليز استطاعوا اقامة برلمان اقوى من جبروت أى حاكم وقد سجل فولتير أفكاره فى أوراق سماها "رسائل إلى الانجليز" التى كان لها أبعد الأثر فى تكوين الحياة الفكرية فى فرنسا فى القرن الثامن عشر أما فى المانيا فرغم أن فولتير كان صديقا لحاكمها فردريك الأكبر، فانه لم يستطع الاستمرار فى البقاء معه بل فر من قصره إلى سويسرا حيث كتب مؤلفاته التى غيرت مسار الحركة الفكرية فى أوربا، فكانت قضيته الأساسية هى الحرية والتسامح مما كان له أكبر الأثر فى نفوس سامعيه وقرائه، وكان قلمه سلاحا باترا يستخدمه فى محاربه التضليل فقد نشط فى مهاجمة مساوئ الكنيسة ورجال الدين، ورفض الأخذ بفكرة العناية الألهية التى كانت تدور حولها التفسيرات التاريخية فى العصور الوسطى، ورأى أن معنى التاريخ يكمن فى العلوم والفنون والآداب وتهذيبات الحياة الاجتماعية ولقد عبر عن ذلك بقوله " أن مجال التاريخ يجب أن يتسع ليتتبع سير العقل فى الفلسفة والبلاغة، وفى الشعر والنقد، وفى التصوير والنحت، وفى الموسيقى والرسم، وحتى فى النسيج وصناعة الساعات، وكل ما يمثل شخصية الشعب، لأنها أجدر اهتماما من معرفة جزئية باخبار الملوك وأحاديث البلاط. وأن الخير الحقيقى للانسانية ليس فى قوادها، ولكن فى فلاسفتها وعلمائها وشعرائها".

لقد كانت هذه الكتابات وغيرها تدعو إلى الاصلاح الشامل فى كافة مناحى الحياة سواء كانت سياسية أو دينية أو اجتماعية، وتدعو إلى فصل السلطات الثلاث ووجود الضوابط بينها، وتهاجم الاستبداد والحق الالهى المقدس للملوك مما ساعد على أحياء روح النقد فبدأت العديد من الأمور التى كان لها احترامها فى الماضى تفقد قيمتها.

وإلى جانب هؤلاء المفكرين السياسيين ظهرت مجموعة أخرى من المفكرين الاقتصاديين الذين عرفوا باسم "الفيزيوكرات" أمثال كسناى صاحب مبدأ حرية التجارة، والذى هاجم نظام الضرائب الجمركية، وطالب بأن يكون استغلال الأرض هو المصدر الرئيسى للثروة كما طالب بتخفيض الضرائب، وقد أشتهر بكتابه المسمى " الجدول الاقتصادى" الذى

نشره فى عام ١٧٥٨ وجمع فيه أهم مبادئ هذه الجماعة[١] ونتيجة لذلك بدأ الشعب الفرنسى يفقد احترامه الطبقات العليا وينبذ سادته القدماء.

٤- النظـــام الإدارى:

كانت فرنسا مقسمة إلى وحدات إدارية شبيهه بالاقطاعيات القديمة، وكان لكل وحـــدة من هذه الوحدات تشريعاتها وامتيازاتها الخاصة التى كانت تختلف عن غيرها مـــن الوحـدات الأخرى، كما كان لكل أقليم قوانينه ونظمه المستقلة فـــى الضرائـــب والجمـــارك والموازيـــن والمقاييس مما عرقل عملية التبادل التجارى بين الولايات، وأعاق قيام وحدة اقتصادية داخـــل فرنسا، وأدى إلى قيام بعض الأقاليم بفرض رسوم جمركية عن تجـــارة الأقـــاليم الأخـــرى، وأساء فى الكثير من الأحيان إلى هيبة العدالة والقضاء فى فرنسا.

ثانيا: لويس السادس عشر ومحاولات الاصلاح:

وبعد أن تولى لويس السادس عشر عرش فرنسا فى عـــام ١٧٧٤م، تنفـس الشـعب الفرنسى الصعداء لانتهاء حكم لويس الخامس عشر الذى اهملت فيه شـــئون فرنســـا الداخليـــة والخارجية، وقابل مجئ الملك الجديد بالترحاب لأنه كان فى نظره يمثل انتهاء عصر مضـــى بمثالبه ومآسيه، كما أن لويس السادس عشر كان قد أعلن أنه سيعمل علـــى اصـــلاح أحـــوال الشعب الفرنسى الذى يحبه، وأنه يرغب فى تعديل الأنظمة المتوارثة، ونتيجة لذلك وجد تـــأييدا حماسيا من الشعب الفرنسى، ولكن الأمور سرعان ما تطورت فى غـــير صالحـــة للأســباب الآتية:-

١- افتقاره إلى الذكاء وحسن التصرف وقوة الارادة وتردده فى اتخاذ القـــرارات فـــى وقـــت اشتدت فيه الأزمات وتكاثرت، فعلى الرغم من أنه كان حريصا على اسعاد شعبه فإنه لـــم يكن رجل الساعة الذى يستطيع الامساك بزمام الموقف.

٢- زواجه من مارى انطوانيت النمساوية ابنة "ماريا تريزا" امبراطورة النمسا التى لـــم يكـــن يرتاح إليها عامة الفرنسيين نظرا لبذخها لتداخلها فى شئون الدولة، ومحـــاولات تســلطها

---

[١] كان شعار هذه الجماعة عبارة " اتركه يعمل - اتركه يمر" أى أنهم يدعون إلى حرية العمل وإلـــى حريـــة التجارة وتبادل السلع.

على زمام الأمور، وتأثيرها الشديد على الملك، ونجاحها فى طرد فليب ابن عم الملك – الذى كان موضع احترام الشعب – من القصر لكراهيتها له، مما أدى إلى انقلاب الفرنسيين عليهما وزيادة كراهيتهم لها، فرمزوا إليها بالمرأة النمساوية على سبيل الازدراء خصوصا وأن النمسا كانت عدوة فرنسا التاريخية.

٣- اهتمام أعوان الملك بمصالحهم الخاصة دون النظر إلى الأزمات التى تواجه الدولة أو محاولة ايجاد الحلول اللازمة لها، وتخبط الملك فى سياسته الداخلية والخارجية.

٤- ضعف السلطة المركزية، وخروج حكام الأقاليم عليها وانكبابهم على أموال الشعب الجائع، وعدم استقامة أمور القضاء.

٥- الفروق الواضحة بين طبقات المجتمع الفرنسى فعلى حين كانت الأكثرية تعانى أعباء الحياة ومشاكلها كانت الأقلية تعيش حياة راغدة وناعمة.

٦- اشتداد الأزمة الاقتصادية التىكانت تعانى منها فرنسا منذ عهد لويس الرابع عشر بسبب الحروب التى خاضتها فى ذلك الوقت مما أدى إلى زيادة العجز فى الميزانية، وجعل من الصعب موازنة الدخل بالمنصرف ومع ذلك ظلت الأمور على حالها دون محاولة لوضع حد لهذا الخلل واصلاح الميزان الاقتصادى خصوصا وان دافعى الضرائب من الفرنسيين القادرين كانوا معفين من دفعها بحكم الامتيازات القديمة، وقد جرت عدة محاولات فى عهد لويس السادس عشر لاصلاح الوضع الاقتصادى المتدهور فعهد بوزارة المالية إلى بعض الخبراء أمثال "تيرجو Turgot" و "نيكر Necker"، "وكالون Calonne"، إلا أن محاولاتهم الاصلاحية فشلت أمام المعارضة الشديدة من جانب النبلاء ورجال الدين الذين كانوا حريصين على التمسك بامتيازاتهم، وفيما يلى نعرض لهؤلاء:

١- تيرجو:

كان من المصلحين القلائل الذين كان فى استطاعتهم اصلاح الحال، وقد تولى "تيرجو" منصب المراقب العام للمالية، وكان له من الخبرة والمقدرة والحماس ما يؤهله لاصلاح الأمور فعزم على الحد من سلطات الكنيسة وايجاد نظام عادل للضرائب، واطلاق مبدأ الحرية التجارية داخل وخارج فرنسا هذا إلى جانب دعوته للقضاء على مظاهر الفساد فى الادارة

الحكومية، وتقرص أفراد الحاشية الملكية. وقد أيد معظم أفراد الشعب الفرنسى آراءه فى الاصلاح، عدا الطبقات الارستقراطية التى لم تستطع تقبل أفكاره، وإلى جانب ذلك تآمرت عليه عصبة من أفراد القصر بتشجيع من مارى انطوانيت، وأوعزوا إلى الملك بضرورة عزله ولما لم يكن للملك لويس السادس عشر من الشجاعة وقوة الشخصية ما يجعله يتمسك بوزيره أعفاه من منصبه فى عام ١٧٧٦ بعد عشرين شهرا من الحكم وعين "تيكر" مراقبا عاما للمالية بدلا منه.

٢- تيكر [١٧٧٦-١٧٨١]

على الرغم من أن "تيكر" كان خبيرا محنكا فى النواحى المالية فانه كان يفتقر إلى الخبرة السياسية ونتيجة لذلك حاول فى أول الأمر البعد عن أمور القصر المالية حتى لا يستثير الحاشية والملكة ضده كما فعل سلفه، كما أخذ يستغل سمعته المالية الحسنة وخبرته الطويلة مع المصارف المالية فى عملية عقد القروض بفوائد بسيطة، وتشجيع عملية التوفير والادخار وقد سارت الأمور بطريقة تنبئ بالخير، غير أن حادثا جللا وقع فقلب الأمور رأسا على عقب، ويتمثل هذا الحادث فى قيام حرب الاستقلال الامريكية، واسراع بعض المتطوعين الفرنسيين تحت قيادة " لافايبت" بالابحار إلى أمريكا لمساعدة الثوار ضد الانجليز، واضطرار فرنسا إلى مؤازرة ابنائها المتطوعين فى الحرب بالعتاد والمال مما كان له أثره المباشر على زيادة تدهور الميزانية الفرنسية، وعجزها عن مواجهة نفقات الحرب.

ونتيجة لانفلات الأمور، وخشية من زيادة التدهور المالى، وحتى يبرئ "تيكر" ساحته أمام الفرنسيين قام باصدار بيان الشعب شرح فيه الموقف المالى لفرنسا، كما بين فيه مقدار الأموال التى ينفقها الملك وحاشيته، ومدى مقدار البذخ والترف فى القصر الملكى، وأوضح أن طريق الاصلاح المالى يكمن فى ضرورة المساواة فى توزيع الضرائب على كافة المستويات.

ونتيجة لذلك أمر الملك باعفاء نيكر من منصبه فى عام ١٧٨١م واسناد هذا المنصب إلى " كالون".

٣- كالـون [١٧٨١ - ١٧٨٧]

كان محبوبا من البلاط خصوصا وانه لم يحاول المساس بنفقاته الباهظة، وقد حاول "كالون" اصلاح مشاكل فرنسا المالية عن طريق الاستدانة بفوائد مرتفعة، ولما تبين له أن هذه الطريقة ستؤدى إلى زيادة تفاقم الموقف أكثر مما هو عليه خاصة بعد أن اشترت الملكة قصر "سان كلو" واشترى الملك قصر " رامبوييه"، رأى ضرورة ايضاح حقيقة الموقف للشعب، فدعا مجلسا من الأعيان لابداء المشورة، ومع أنه كان من المفروض على هذا المجلس أن يقترح فرض الضرائب على الطبقات المتميزة فانه لم يفعل ذلك بل اشار إلى ضرورة دعوة مجلس طبقات الأمة التى تتمثل فيه جميع فئات الأمة الفرنسية لعرض المشكلة عليه، والبحث عن الحلول السريعة لها حتى يمكن تذليل الصعوبات التى تحيط بمالية فرنسا، وكان هذا المجلس يمثل رجال الدين والنبلاء والعامة وكانت كل طبقة من هذه الطبقات تجتمع فى قاعة منفصلة عن الأخرى، وعند الاقتراع على المشروعات كان يمثل كل قاعة صوت واحد ومعنى ذلك انه كان لرجال الدين والنبلاء قاعتين، والعامة قاعة واحدة، ولما كانت مصالح رجال الدين والنبلاء متقاربة، فكانا دائما ما يتفقان ضد آراء العامة. وهكذا كانت فرنسا تـرزح تحت أعباء حكم فاسد مضطرب لانظام فيه ولا رحمة ولا هواده.

ثالثا: جوادث الثورة:

وعلى كل حال فعندما اجتمع المجلس اتضح أنه لم يكن لدى الحكومة خطة واضحة للاصلاح، ونتيجة لذلك سقط" كالون" فى عام ١٧٨٧، وخلفه الكاردينال " دى بريين" رئيس اساقفه تولوز الذى نادى باللجوء إلى الملك لفرض الضرائب على الطبقات صاحبة الامتيازات، ولكن استياء الرأى العام الفرنسى من وجود "دى بريين" أرغم الملك على عزله فى ١٧٨٨ واستدعاء نيكر من جديد، ودعوة مجلس طبقات الأمة لبحث المشكلة.

وخلال ذلك دارت مناقشات صاخبة حول تكوين طبقات الأمة وضرورة تعديله، وكان الخلاف واضحا بين ممثلى الطبقات الثلاث وبتأثير من "نيكر" نجح العامة فى الحصول على نحو ستمائة مقعد بينما حصل رجال الدين على ثلثمائة والنبلاء على مثلهم، وبقيت هناك مشكلتان الأولى وهى طريقة جلوس الأعضاء عند المناقشات والتصويت وهل يجلسون فى

قاعات ثلاث كما كان الوضع ويؤخذ رأيهم على حدة بحيث يكون للنبلاء ورجال الدين صوتان وللعامة صوت واحد أم يجلسون معا كممثلين للشعب الفرنسي، ويكون البت في الأمور بأغلبية أصوات الأعضاء. والثانية وهي أيكون مجلس الطبقات مجلسا للشورى أو يكون جهازا حقيقيا من أجهزة الحكم. وقد أصر العامة على أن يجتمع ممثلوا الطبقات في قاعة واحدة بينما رفض ممثلوا النبلاء ذلك، وظلوا يتشاورون كل في قاعته دون الوصول إلى نتيجة.

ومع أن آمال الفرنسيين كانت معقودة على الملك لانقاذ الموقف فقد أيد الملك الحكومة ورجال الدين في رفض اجتماع جميع الأعضاء في غرفة واحدة مما أثبتت أنه كان يفتقر إلى الذكاء الذي يتناسب مع ظروف الأحداث، وجعل العامة يستنكرون تصرفه، ويطالبون بأن يكون اجتماع الطبقات الثلاث في قاعة واحدة، وان يدلي كل فرد بصوته وتؤخذ القرارات بأغلبية الأصوات، ومن أجل ذلك قرر العامة عدم التعاون مع الحكومة حتى تسلم لهم بمطالبهم.

وفي العاشر من يونيو عام ١٧٨٩ اقترح أحد نواب العامة وهو "سييز Sieyes" توجيه الدعوة إلى رجال الدين والنبلاء بالانضمام إلى العامة في قاعدة واحدة للمبادرة بوضع دستور جديد لفرنسا فإذا رفضوا ذلك يطلق العامة على أنفسهم " الجمعية الوطنية" ويبدأون بوصفهم نوابا للشعب في وضع دستور للبلاد سواء اشترك معهم النبلاء ورجال الدين أم لا.

ونتيجة لذلك اتخذ النبلاء من تصرف العامة ذريعة لاقناع الملك بالانضمام إليهم، فأمر باغلاق قاعة الاجتماعات بحجة اعدادها لعقد جلسة ملكية يعلن فيها مشيئته، ولما كان العامة على غير استعداد للتسليم بالأمر انتقلوا إلى ملعب مجاور لملعب التنس المجاور لقصر فرساى وأقسموا على الاستمرار في اجتماعاتهم إلى أن يضعوا دستورا جديدا لفرنسا يرعى حقوق المواطنين.

ووجدوا في ذلك تشجيعا من رجال الدين الذين كانوا متفاوتين في أصلهم الاجتماعي، فبأغلبية صوت واحد قرر رجال الدين الاتحاد مع العامة وانضم حوالي نصفهم إليهم، ولما انعقدت الجلسة الملكية في ٢٣ يونيو ١٧٨٩، أعلن الملك في خطبته عن بعض الاصلاحات التي رأى ادخالها في الشئون المالية، ورفض فكرة جلوس الأعضاء في غرفة واحدة عند التصويت وأصر على ان تجرى المناقشة والتصويت على طريقة القاعات المنفصلة مما اعتبر انتصارا للنبلاء ورجال الدين، وتحديا للعامة الذين رفضوا قرار الملك وأصروا على عدم

اخلاء أماكنهم فى القاعة، ولما وصل رسول الملك يأمرهم بالانفضاض صاح به " ميرابو" أننا هنا بارادة الشعب ولن نبرح أماكننا الا على أسنة الرماح".

وعلى الرغم من أن الملك هدد باستخدام القوة لسحق المعارضة فقد ناشد رجال الدين والنبلاء الخروج على أوامره السابقة والانضمام إلى العامة. وفى الثانى من يوليو ١٧٨٩ اجتمع ممثلو الطبقات الثلاث فى غرفة واحدة واعتبروا أن مهمتهم الأساسية هى وضع الدستور واطلقوا على أنفسهم أسم الجمعية التأسيسية، ونتيجة لذلك اهتز سلطان الملك وحاشيته وأصبح للعامة اليد الطولى فى تسيير الأحداث.

وقد أدى انتصار العامة إلى شل أجهزة الحكومة الفرنسية فلم تعد الضرائب تدفع ووقعت عشرات الأغارات فى الريف على مساكن النبلاء وأحرقوا بعضها، كما هوجمت مكاتب الضرائب وساءت أحوال التجارة، وتفشت البطالة وأصبحت باريس تضم اعدادا ضخمة من العمال العاطلين الذين كادوا يموتون جوعا، وكان مطلبهم الأول هو الغذاء وتحسين أحوال معيشتهم. ونتيجة لتفاقم الأمور قرر الملك استعمال القوة باستدعاء بعض فرق الجيش إلى فرساى، واصدر أوامره لهذه القوات بالتقدم إلى باريس، كما ترددت الأنباء باعفاء "نيكر" الذى يرضى الشعب عن سياسته من منصبه واستبدال احد أعوان الملك الذى كان مكروها من قبل العامة به مما أشعل المظاهرات ودفع مجلس طبقات الأمة إلى الانعقاد لتأليف حكومة وطنية فسيطروا على دار البلدية (الكومون) وجعلوها مركزا لمقاومة السلطة كما نظموا حرسا مدنيا للدفاع عن حقوق أهالى باريس وأملاكهم، وسرعان ما تزايدت اعداد هذا الحرس وسمى بالحرس الوطنى، وقد نجح أفراد هذا الحرس فى اقتحام دار السلاح المعروفة باسم " دار الانفليد" واستولوا على الأسلحة الموجودة به[1]، كما انضم إلى هؤلاء قوات الحرس الفرنسى المكون من جنود نظاميين كانوا فى إحدى معسكرات باريس بعد أن تشربوا روح الثورة.

وفى صباح ١٤ من يوليو هاجم الثوار سجن الباستيل أحد الحصون القليلة الباقية من العصور الوسطى والذىكان فى نظر الناس رمزا للطغيان وتقشعر أبدانهم هولا وفزعا من ذكره، حيث يتعاقب فى أذهانهم سلسلة من الصور المفزعة لأولئك السجناء التعساء الذين عاشوا فى جحوره فى أحجار تحت الأرض لا ينفذ إليها الهواء ولا يبلغها ضوء النهار، ويرتع

---

[1] جرانت: أوربا فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، ص ٧١-٧٢.

فيها الثعابين والجرذان وتعشعش على جدرانه الهوام والحشرات وبعد أن تمكن الثـــوار مـــن تحطيم أسوار السجن والاندفاع إلى داخله، لاطلاق سراح مسجونيه ولم يجدوا بيـــن جدرانـــه سوى سبعة سجناء أطلقوا سراحهم، واحتفلوا بتخليصهم فى موكب رسمى، وحملوهـــم علـــى الأكتاف كما حملوا رءوس ضحاياهم عند أسقاط الحصن.

وما كاد سكان الأقاليم يسمعون بسقوط الباستيل حتـــى هـــاجمت النســـوة والأطفـــال والرجال قصور النبلاء، ودمروا ما بها من سجلات تثبت حقوق النبلاء إزاء العامـــة وعمـــت الفوضى فى كل مكان.

ونتيجة لتطور الأحداث وتفاقمها وتردد الملك، وافتقاره إلـــى الحـــزم والذكـــاء الـــذى يتناسب مع الظروف استسلم الملك للأمر الواقع وأظهر استعداده لتقديم بعض التنازلات، فأعـــاد نيكر إلى وزارة المالية، نزولا على رغبة الجمعية الوطنية، وأبعد الجند عن باريس.

ومع كل ذلك فان هذه التنازلات لم تكن كافية من جانب الملـــك لامتصـــاص غضـــب العامة ووقف التدهور وخشية من العواقب اجتمعت الجمعية الوطنية، ووافقت على سلسلة مـــن القرارات تهدف إلى الغاء امتيازات النبلاء ورجـــال الديـــن، والغـــاء الســـخرة، والضرائـــب المفروضة على المطاحن والمخازن، واعلان المساواة بين المواطنين فى الضرائب، وفى تقلـــد مناصب الدولة دون قيود طبقية، واصلاح القضاء. ومع أن هذه القـــرارات لاقـــت استحســـانا كبيرا لدى الجمهور الفرنسى إلا أنها تسببت فى تدهور الخزينة الفرنســـية والوضـــع المـــالى عامة، إذ الغت وبدون دراسة مسبقة مجموعة من الضرائب كانت تدر دخـــلا يشـــكل تقريبـــا نصف الخزانة الفرنسية.

ومع أن الجمعية الوطنية تداركت الأمر، وأقرت ضريبة على كل من يزيد دخله عـــن أربعمائه ليرة فان ذلك لم يعوض ما فقدتها الخزينة من موارد، وفى أغسطس من نفس العـــام أعلنت الجمعية الوطنية وثيقة حقوق الانسان استنادا على أفكار " روسو" و " مونتسكيو" والتـــى كان من أهم نصوصها أن الناس ولدوا أحرارا ويعيشون أحرارا ومتساوون فى الحقـــوق، وأن الحرية حق لكل فرد بشرط الا تضر بالأخرين، وان الملكية حق مقدس، وان للفرد الحق فـــى تولى الوظائف المدنية والعسكرية ما دام مؤهلا لها، وان المواطنين متساوون أمـــام القـــانون،

وان كل فرد برئ حتى تثبت أدانته.[١] ونتيجة لرفض الملك التوقيع على هـذه الوثيقـة تـازم الموقف، وبدأت الشائعات تنتشر بأن الملك يخطط للقضاء على حركة الاصلاح.

وخلال هذه الفترة تشكلت فى باريس حكومة بلدية كاملة، وتطور الحـرس الوطنـى، واسندت قيادته إلى لافاييت، وأخذت الصحف السياسية فى الظهور وتألفت الأنديـة السياسـية لمناقشة المسائل الوطنية والتأثير على الرأى العام.

ونظرا لندرة الخبز واشتداد المجاعة فى باريس استغل المهيجون الموقف وبدأوا فـى تحريض مجموعة من الفقراء والجائعين بالذهاب أمام دار البلدية بفرساى تتقدمهم مجموعة من النساء للمطالبة بالخبز وعودة الملك إلى باريس، وبعد أن وصل هؤلاء الجائعون إلى فرسـاى تمكنوا من اقتحام قاعات المجلس مطالبين بالخبز، كما تمكنوا من أن ينفذوا إلى داخل القصـر الملكى، ويعرضون حياة الملك والملكة للخطر، ولكن وصول لافييـت علـى رأس الحـرس الوطنى انقذ الموقف وضمن للملك والملكة حياتهما الشخصيـة، وتحـت الضغـوط الشـديدة اضطر الملك إلى مغادرة فرساى إلى باريس، فوصلها فى عصر السادس من أكتوبـر وعلـى صدره شارة الثورة، وظل فى حماية الحرس الوطنى، ومن ثم ارتبط مصير بـاريس بمصـير الثورة أشد الارتباط.

ولما كان ذلك الوضع لا يرضى النبلاء ورجال القصر فقد نظروا إلى تنازلات الملـك للعامة بعين الخوف والازدراء، وأعلنوا أن تنازلات الملك للثوار غير ملزمة لانها تمت تحـت الضغط والاكراه وقرروا الهرب من فرنسا إلى بلجيكا وبعض المدن الالمانية لاعـادة تنظيـم أمورهم، وتحريض ملوك وحكام أوربا ضد الثورة ومطالبتهم بالعمل ضدها.

وخلال ذلك استمرت عملية وضع الدستور وسط نواقيس الخطر، واخـيرا استقـر الرأى على أن اعلان حقوق الانسان سيكون اساسا للدستور، وأن الشعب هو صاحب السيادة.

وفى الرابع من اغسطس أعلن عن الغاء الاقطاع، وما صحبه مـن حقـوق وراثيـة للنبلاء، ومصادرة ممتلكات الكنيسة وقيام الحكومة بالانفاق على الخدمات للكنيسة ودفع رواتب رجالاتها، والعمل على ايجاد المساواة الحقيقية بين جميع الناس من الوجهة الدينية والمدنية.

---

[١] مما يلفت النظر أن الثورة الفرنسية لم تأت بجديد عندما أصدرت هذا الاعلان إذ سبقتها إلى ذلك انجلـترا فى ثورتها الدستورية عام ١٦٨٨ والولايات المتحدة فى حرب استقلالها ضد انجلترا فى عام ١٧٧٦.

وعلى الرغم من مزايا هذه التشريعات، فان الاستيلاء على ممتلكات الكنيسة قد أفقد الثوار ثقة المعتدلين من رجال الدين ، كما أثار لهم المشكلات مع البابوية، وبذر بذور الشقاق بين الفرنسيين.

ونظرا لتزايد الاتجاهات المتطرفة بين الثوار ضاق الملك ذرعا بالموقف فحاول الهرب مع زوجته وأولاده إلى الحدود الشرقية حيث كان المهاجرون يتجمعون هناك، واستطاع الخروج من العاصمة فى عربة مغلقة والسير فى اتجاه الحدود الشمالية الشرقية ولكن انكشف امره واعتقل عند بلدة فارن Varennes القريبة من الحدود وأعيد إلى باريس وسط مظاهر من الضيق والاحتقار، وعندئذ قررت الجمعية الوطنية وقفه عن ممارسة سلطاته حتى يتحدد تقرير مصيره وربثما يتم الفراغ من النظر فى الدستور وعرضه عليه فاذا اقره اعيد إلى ملكه وأن رفضه فقد عرشه، غير أن ذلك لم يرض أقلية صغيرة داخل الجمعية كانت ترى ضرورة اقتلاع النظام القائم وتأسيس نظام جمهورى، ومع أنه لم تكن بين الفرنسيين مشاعر جادة نحو الحكم الجمهورى فقد أعد هؤلاء عريضة بهذا الخصوص ووضعوها على مائدة فى ساحة "مارس" لجمع التوقيعات بالموافقة عليها، ولما صدرت التعليمات بتفرق الجمهور المتجمع أمام هذه العريضة خشية اضطراب الأمن رفض المجتمعون التفرق مما أدى إلى اطلاق النار عليهم فى ١٧ من يوليو ١٧٩١ فى مذبحة عرفت باسم مذبحة " شامب دى مارس" والتى كانت نقطة البدء للحركة التى حولت فرنسا إلى النظام الجمهورى.

وعلى كل حال فقد تم وضع الدستور فى سبتمبر ١٧٩١، وفيه تم توزيع السلطات، وقبله الملك واقسم يمين الولاء لفرنسا وبدا وكان الثورة قد انتهت، ولكن الأمور انقلبت فجأة فاجتمعت الجمعية التشريعية فى خريف عام ١٧٩١، لتحديد مصير الملك، وخلال ذلك ظهرت الخلافات فى ضوئها، وانقسم اعضاؤها إلى تكتلات مختلفة بين متطرف ومعتدل، وكان من أبرز هؤلاء " الجيروند"[١] الذين كانوا من الشبان المتحمسين لفكرة الجمهورية وكان من أبرزهم " رولان" واليعاقبة الذين كان من أبرزهم " روبسبير" ودانتون ومارا. لما تغلب رأى المعتدلين غضب المتطرفون ونظموا مظاهره لارهاب المجلس.

وخلال ذلك كانت ممالك أوربا المجاورة تتحفز للقضاء على الثورة بدعوة الدفاع عن الحق الالهى للملوك، والمحافظة على النظام الاقطاعى، فاجتمع الامبراطور الألمانى "ليوبولد"

---

(١) نسبة إلى أحد أقاليم فرنسا.

مع "فردريك وليم" ملك بروسيا للتداول فى شأن ما يحدث فى فرنسا، والتدخل لاعادة النظام إليها، ووسط تزايد المخاطر جاءت وزارة "الجيروند" إلى الحكم، وكان أعضاؤها من أنصار فكرة أن الحرب مع الدول الأجنبية ستكون كفيلة باثارة الحماس للنظام الجمهورى داخل فرنسا والقضاء على الملكية ونتيجة لذلك اندلعت الحرب ومنى الفرنسيون فى بداية الأمر بهزائم متتالية، لقلة خبرة جنودهم بالحرب، وعدم الاذعان لأوامر قادتهم،مما أدى إلىتدهور الموقف واتهام الملك بالخيانة، وحفاظا على الثورة قرر اليعاقبة اسقاط الملك وامتلاك زمام الأمور بأنفسهم، ثم ازدادت الأمور توترا نتيجة لقيام النمسا وبروسيا بتوجيه انذار إلى الثوار برد حقوق الأمراء، والعمل على وقف تصدير الثورة إلى أوربا مما أدى إلى اثارة الغضب فى قلوب الباريسيين، وقيامهم بجمع القوات من الأقاليم لحماية الثورة، وكان مرور هذه القوات فى باريس بمثابة مظاهره صاخبة وبخاصة عندما وصلت قوات مارسيليا، تنشد "المارسيليز" لأول مرة.

وفى الحادى عشر من يوليو أعلن الثوار أن البلاد فى خطر وبدأوا فى رفع الاعلا السوداء وذلك فى أعقاب تهديدات ملوك وحكام أوربا بتدمير باريس إذا تعرض الملك وأسرت للخطر، مما أدى إلى هياج الشعب الفرنسى، وتخليه عن الملك الذى اقترن اسمه بالدولة المعادية التى تريد أهانة شرف فرنسا فهاجم الأهالى والجنود القصر الملكى، ولما سمع الملك طلقات النيران طلب من حراسه الاستسلام، ووضع نفسه فى حماية الجمعية وفى أعقاب ذلك توجه الجمهور الثائر إلى الجمعية التشريعية وطالب بخلع الملك واعلان الجمهورية ونتيجة للضغوط الشعبية تقرر ايقاف الملك عن ممارسة سلطاته واعتقاله هو وأعضاء حكومته وتشكيل جمعية جديدة باسم المؤتمر الوطنى يخول إليها التعديلات الدستورية الجديدة، وفى تلك الفترة عينت الحكومة وزارة جديدة من حزب الجيروند، كما شكلت لجنة تنفيذية أسمتها "لجنة الاشراف" ونتيجة لتدهور الموقف على الحدود الفرنسوة وتردد الشائعات بتقدم القوات الغازية داخل فرنسا وسقوط حصن فردان طالب "دانتون" بصفته وزيرا للعدل اعطاءه سلطة تفتيش البيوت فى باريس بحثا عن اعداء الثورة وفى اعقاب ذلك امتلأت السجون بالمشبوهين، واعدم

الكثيرين منهم كما تغير الموقف على الحدود حيث استطاعت القوات الفرنسية ان تثبت أمام القوات البروسية الغازية فوق تلال "فالمي" Valmy وأجبرتها على الانسحاب بعد أن كبدتها العديد من الخسائر، مما أعاد الثقة إلى نفوس الفرنسيين وايقظ فيهم الشعور الوطني. ومن هنا تأتى أهمية موقعة " فالمي" على صغرها لأنها ولدت فى فرنسا وجيشها ثقة بالنفس جعلتها مصدر الفزع لأوربا كلها، كما أثبت هذا الانتصار أن فرنسا لازالت أمة حية لها كيانها وقدرتها على مواجهة الأزمات.

ولما بدأت انتخابات المؤتمر الوطنى كانت فى صالح المعتدلين وكان مصير الملك على رأس قائمة الموضوعات المطروحة، وبعد مناقشات حامية تقرر فى الحادى والعشرين من سبتمبر ١٧٩٢، الغاء الملكية وقيام الجمهورية كما تقرر تقديم الملك للمحاكمة، وفى الحادى عشر من ديسمبر صدر قرار الادعاء بتوجيه عدة تهم إلى الملك من أهمها التآمر على الدولة، ومحاولة الغاء الدستور، والاتصال بالأجانب، وتعريض الوطن للغزو الأجنبى وسفك دماء الفرنسيين.

ولما مثل الملك امام المحكمة دافع عن نفسه بطريقة أقنعت أعضاء المؤتمر ببراءته ، ولكن رعاع باريس أخذوا فى تهديد أعضاء المؤتمر بالقتل إذ لم يصوتوا لصالح أعدام الملك، كما وقف روبسبير داخل القاعة يوضح للأعضاء " أنهم ليسوا قضاة بل رجال سياسة " وكان لخطابه أكبر الوقع فى التأثير على أعضاء المؤتمر ، وإلى جانب ذلك نجح اليعاقبة فى أرهاب الموجودين داخل القاعة لدرجة انهم جمعوا حشدا غفيرا من غوغاء باريس لارهاب معارضى أعدام الملك يوم أخذ الاصوات ، وساعد على ذلك الطريقة التى اتبعت يوم أخذ الاصوات ، فكان على العضو أن يذهب إلى المنبر ليعلن أمام الحاضرين موقفه مما دفع بالكثيرين من المعتدلين إلى الرضوخ لراى المتطرفين حتى قرر المؤتمر اعدام الملك فىأول يناير ١٧٩٣ بفارق صوت واحد ٣٦١ مقابل ٣٦٠ ونتيجة ذلك سيق الملك إلى ساحة الاعدام وكان أخر ما نطق به هو:-

" أنى برئ .. ولكن فليكن دمى فداء سلام وسعادة أبناء فرنسا "

وقد أثار اعدام الملك موجة كبيرة من الاستنكار فى أوساط أوربا ، كما أنه أثار حفيظة ملوك حكام أوربا على الثورة

رابعا: الموقف فى فرنسا بعد أعدام الملك :-

أدى أعدام الملك إلى إنتصار موقف اليعاقبة واقتراب حكم الارهاب كما تدهور الموقف الحربى لفرنسا ، فلم تلبث إن وجدت نفسها مطوقه بائتلاف أوربى ضدها حيث أعلنت عليها بريطانيا والنمسا والمانيا وأسبانيا وأيطاليا الحرب، ومواجهة ثورة فرنسا اتقاء لخطرها.

والسؤال المطروح هو هل كان وقوف تلك الدول الأوربية ضد فرنسا من أجل التعاطف مع لويس السادس عشر فحسب أو كانت هناك أسباب أخرى.

الواقع أن تحول الثورة الفرنسية من حركة اصلاح محلية إلى حركة عالمية امتدت آثارها إلى جميع الاقطار جعل دول أوربا تخشى من انتشار عدوى مبادئ الثورة إلى بلادها خصوصا بعد أعدام الملك واعلان المؤتمر الوطنى " انه يعتبر نفسه مسئولا عن توفير الحرية للجنس البشرى والاطاحة بجميع العروش"، كما أنها كانت تخشى من أتساع النفوذ الفرنسى نتيجة للحماس المتدفق من انصار الثورة.

وعلى كل حال فانه أمام هذه التجمعات الأوربية ضد فرنسا هزمت القوات الفرنسية فى عدة مواقع وأصبح مصير الثورة يواجه نهاية مفجعة، ولمواجهة الموقف اتخذ المؤتمر الوطنى عدة تدابير حازمة حيال الأخطار المتجمعة فركز السلطة فى يد الحكومة واعطاها حرية الحركة دون التقيد بالقوانين، كما تقرر تشكيل محكمة الثورة للنظر فى أمر المتهمين بمناهضة الحكومة، ونتيجة لتفاقم الأمور، تألفت فى فرنسا لجنة من تسعة أفراد بزعامة دانتون أطلق عليها لجنة الانقاذ العام وهذه اللجنة حكمت فرنسا اكثر من عامين، وإليها يرجع الفضل فى اتخاذ معظم التدابير التى كفلت النصر والخلاص للبلاد فقد كونت جيشا شعبيا، وأعلنت التعبئة العامة فى كل أنحاء فرنسا حتى تم اخراج القوات الغازية وتحول الجيش الفرنسى من الدفاع إلى الهجوم، وخلال هذه المرحلة برز قواد فرنسيون أكفاء أمثال " كلرنو"، و "هوش"، و "مارسو" و "جوردان"، استطاعوا ان يكونوا على مستوى الأحداث، وان يحققوا لبلادهم العديد من الانتصارات، كما حدث صراع عنيف بين " اليعاقبة" و "الجيروند" اتضح من خلاله أن باريس مركز الثورة كانت فى يد اليعاقبة على حين كان "الجيروند" لايتمتعون فيها الا بتأييد طفيف حيث كان نفوذهم يتركز فى الأقاليم فقط كما كانت صحف باريس تقف منهم مواقف المعارضة.

وفى ٢٤ من ابريل سيق "مارا" لمحكمة الثورة، ولكنه برئ مما أدى إلى حنق الثوريين فى باريس على الجيروند، وفى ٣١ من مايو ١٧٩٣ هبت جماهير باريس تطالب باعتقال الجيروند بوصفهم اعداء الثورة، ولما نشطت محاولاتهم قاموا بتكرارها، وخلال ذلك نجح اليعاقبة فى اعتقال عدد كبير من الجيروند واقامة جو من الارهاب استطاعوا من خلاله الاستيلاء على مقاليد الحكم، وضرب الأنظمة القائمة عرض الحائط.

وظل " دانتون" يسيطر على "لجنة الأمن العام" التى كانت اقوى اجهزة الحكم فى فرنسا فى ذلك الوقت، واستطاع اعداد العدة لمقاومة اعدائه، ومع ذلك لم يستطع الاحتفاظ بمكانه حيث حل مكانه " روبسبيير" الذى كان خطيبا مفوها استطاع ان يستحوذ اعجاب مستمعيه. وقد نجح "روبسبيير" فى التخلص من كل منافسيه واعدامهم، ومع انه لم يستطع ان يظهر القدرة على معالجة شئون الحكم فانه كان محاطا باصدقاء مخلصين يساعدونه فيما يعترضه من صعاب.

وفى عام ١٧٩٣ تقدم اليعاقبة بدستور جديد لضبط الأمور وتهدئه الخواطر وتم اقراره ولكنه لم يكد يرى النور حتى عطل[1] وأخذت محكمة الثورة تمارس أعمالها وساعدها على ذلك صدور " قانون المشبوهين" الذى خول لها اعتقال وسجن أى شخص دون اى محاكمة مما أدى إلى ازدحام السجون بالمتهمين وكان الاعدام بالمقصلة هو العقوبة التى تطبق باستمرار وكان من أهم هؤلاء الضحايا الملكة "مارى انطوانيت".

وفى أغسطس ١٧٩٣م صدر الأمر بالتجنيد الشامل، كما قامت فى باريس حكومة حازمة لمواجهة اعداء فرنسا فى الداخل والخارج ونظرا لتزايد الخلافات بين اليعاقبة أخذوا فى تصفية انفسهم، فقاموا باعدام "دانتون" وانصاره، كما اعتقلوا "روبسبيير" واتباعه، وأودعوهم السجن ولكن سرعان ما أطلق المجلس البلدى فى باريس سراح "روبسبيير"، ومع ذلك فقد أصدر أعضاء المؤتمر قرارا باعتبار "روبسبيير" خارجا على القانون وبدأ كل طرف ينظم معركته ضد الأخر وفى النهاية خسر "روبسبيير" المعركة واقتيد إلى المقصلة ليذوق من نفس الكأس التى أذاقها للعديد من ابناء فرنسا، فكان فى ذلك خطوة هامة نحو القضاء على عهد الارهاب ولجنة الامن العام.

---

[1] جرانت، ص ١١٥

وفى أعقاب ذلك أعيد تنظيم محكمة الثورة، كما أعيد تشكيل اللجان التنفيذية، بحيث لم يعد للجنة الأمن العام ما كانت تتمتع به من نفوذ من قبل، وأغلق نادى اليعاقبة وتضاءلت الأحكام بالاعدام وخلال ذلك تجددت الاضطرابات فى باريس وكان مطلب الثوار هو " الخبز ودستور ١٧٩٣"، وقد أمكن لقوات باريس السيطرة على الموقف، واعتقال المشاغبين كما أعيد تشكيل الحرس الوطنى ليصبح درعا للطبقة الوسطى. وفى مايو ١٧٩٥م قام أعضاء حزب اليعاقبة باحتلال قاعة المؤتمر وحاولوا ان يفرضوا على أعضائه بعض آرائهم، ولكن القوات النظامية أنقذت الموقف، واستطاعت اخراجهم من القاعة وفى العاشر من يونيو ١٧٩٥ مات ابن لويس السادس عشر الصغير وهو فى السجن مما كان له أثره فى تغيير مجرى الحوادث خاصة وأن وارث العرش الفرنسى كان شقيق الملك الراحل.[١] الذى كان يعمل ضابطا فى خدمة الجيوش الأجنبية الموجهة ضد فرنسا مما دفع الفرنسيين إلى التقدم بدستور جديد ليضع حدا للغموض السائد حول نوع الحكم فى فرنسا، وقد نص فى بنوده على اعلان واجبات المواطن وحقوق الانسان ولم ينص على ان يكون على رأس الدولة ملك ولا رئيس للجمهورية ولا فنصل وانما لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء تحل محل لجنة الأمن العام، وهؤلاء الأعضاء يتبادلون الرئاسة كل ثلاثة أشهر، ويمارسون جميع السلطات التنفيذية فى الدولة، وتسقط عضوية واحد منهم سنويا بالاقتراع وقد عرفت هذه اللجنة باسم " حكومة الادارة" وبالنسبة للسلطة التشريعية فقد أوكلت إلى مجلس يضم خمسمائة عضو تسقط عضوية ثلثهم سنويا كما أنشئ مجلس للشيوخ من مائتين وخمسين عضوا لمراقبة أعمال مجلس الخمسمائة.

وخلال هذه الفترة برز اسم بونابرت لنجاحه فى قمع مظاهرة هدفها قلب نظام الحكم لحسن بلائه فى حصار طولون، وشجاعته فى واجهة المواقف الصعبة، واستعداده لتسلم السلطة بنفسه من حكومة الادارة التى أثبتت عدم قدرتها على مواكبة الأحداث.

---

[١] سيحكم فرنسا بعد ذلك باسم لويس الثامن عشر فى عام ١٨١٤.